التاريخ 2019/02/17

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	إعلان استمرار القبول والتسجيل في جامعة البترا	3 أ	الغد
.2	أدبيات الخطاب عن بيان لجنة المتابعة أتحدث *د.قاسم العمرو جامعة البترا	15	الدستور
.3	"فنجان قهوة" مع مقدمة البرامج ميسون يونس (درست الصحافة في جامعة البترا..)	28	الدستور
.4	العملية التعليمية واقع يحتاج إلى الكثير من العمل *هيثم أبو كركي جامعة البترا	موقع صحيفة الرأي	
.5	قبول معدلات 60- 64% في خمس جامعات على "الموازي" والبدء بالمناقلات	5	الدستور
.6	إلغاء العقوبات عن طلبة وموظفين في "آل البيت"	2	الرأي 2019/2/15
.7	قبول جميع المتقدمين من شتوية التوجيهي ولا قوائم لمسيئي الاختيار	5	الدستور
.8	بحث التعاون بمجال البحث العلمي مع هنغاريا	5	الدستور
.9	توقع حجب 59 موقعًا إلكترونيًا إخباريا	أولى	الرأي
.10	جامعتا الشرق الأوسط وبدفوردشير تحتفلان بمرور عام على تعاونهما المشترك	5	الدستور
.11	أين صندوق البحث العلمي من تطوير الصناعة والزراعة *أحمد جميل شاكر	7	الدستور
.12	وفد جامعة عمان الأهلية يزور جامعة برادفورد البريطانية	20	الدستور
.13	مقبولون وخريجيون وحاجات سوق العمل*لما العبسة	20	الدستور
.14	إلغاء القرارات الإدارية قضائيًا.. جهل بالقوانين أم أهواء شخصية	2	الرأي
.15	"التعليم العالي" تطالب الجامعات بإعادة تصميم الخطط الدراسية للسنة الأولى	3	الرأي
.16	العبث بالتعليم *زياد الرباعي	4	الرأي
.17	ماذا عن حاجات الخريج؟ *د. أحمد يعقوب المجدوبة	أراء	الرأي
.18	ما الضرر الذي تسببه شبكة Wi-Fi لجسم الإنسان	4 أبواب	الرأي
.19	تحويل معان "الجامعية" إلى كلية تقنية	شباب	الرأي
.20	التمييز والمحاباة في القبول في الجامعات الأميركية العظمى *حسني عايش	8 أ	الغد
.21	اختتام المرحلة الثانية من "التطوير الأكاديمي" في الجامعات الأردنية	5 ب	الغد
.22	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

جامعة البترا
تعلن عن استمرار القبول والتسجيل
للفصل الدراسي الثاني 2019/2018
جامعة البترا
تقدم الجامعة منحاً للمتفوقين من حملة شهادة الثانوية العامة الأردنية
برنامج البكالوريوس
كلية الآداب والعلوم
كلية العمارة والتصميم
كلية تكنولوجيا المعلومات
كلية العلوم الإدارية والمالية
كلية الصيدلة والعلوم الطبية
كلية الإعلام
كلية الهندسة
كلية الحقوق
برنامج الماجستير
تخصصات جديدة
كلية تكنولوجيا المعلومات
أمن المعلومات
الجامعة المتميزة بحصولها على شهادات عالمية ومحلية
ABET
مجاني داخل حرم الجامعة والباصات WIFI
المواصلات مؤمنة
تأمين صحي شامل
Registrar@uop.edu.jo
www.uop.edu.jo
5799555
الفرعي (5011-5012)

.1

أدبيات الخطاب... عن بيان لجنة المتابعة أتحدث

بقلم الدكتور قاسم العمرو*

الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي حُلم كل إنسان يؤمن باستمرارية الحياة ومنذ نشأة الخليقة والحالة الصراعية قائمة ولن تتوقف، وهنا أجد من الضروري التوضيح والتمييز بين حجم التوقعات وطريقة التفكير التي تختلف من شخص لآخر حسب موقعه الوظيفي ومكانته الاجتماعية، ففي الوقت الذي يطالب عدداً من الأشخاص بمطالب محددة، نجد أكثرية غير مهتمة، وقد تختلف مع ما تضمنه البيان جملة وتفصيلا من حيث الأسلوب واللغة، وحقيقة ما شجعني وألهمني للكتابة في الموضوع هو ما قرأته لمعالي الأستاذ محمد داودية وهذا الرجل خَبرُتُه منذ فترة قد لا تتجاوز العامين ولكني اطلعت على خصاله وأصفه بأنه نقي السريرة واضح وصادق فيما يقول وغير متصنع ولديه تجربة ثرية وقد دعكته الحياة بشكلٍ جعل منه شخصية ثابتة ووازنة.

أعود الى البيان ولغته وما تضمنه من مطالبات ولا ننكر بالأساس أو نصادر الحق لأي جماعة بالتعبير عن رأيها وإيصال رسالتها، وقد نتفق جميعا على طريق الإصلاح في هذا الوطن من رأس السلطة الى القاعدة فلا تغيب هذه الكلمة عن مجالسنا وأحاديثنا، وقد نجد أنفسنا تارة في الطريق الاخر المناقض للإصلاح.

ولكن خروج البيان عن اللياقة في مخاطبة رأس الدولة فهذا شيء غير مألوف ولا نريده أن يُصبح عادة يمارسها من يريد الإصلاح ومن لا يريد، لان فيه مساسا برمزية الدولة وانتقاصا من هيبتها، وموقع الملك في الأنظمة الملكية مُصان من كل تبعة ومسؤولية لان مجلس الوزراء من يتحمل عبء المساءلة.

ونحن في دولة مؤسسات وهذه المؤسسات لها عناوين بارزة وواضحة فالسلطة التشريعية هي الوعاء الذي يتسع لكل الأفكار والمطالب ومن هناك يتم التحضير ومعالجة الأفكار لتخرج على صيغة مطالب أو قوانين وحتى إذا لزم الامر تعديل الدستور.

في هذا المقام أُعرج على الأوراق النقاشية لجلالة الملك وما تضمنته من تطلعات وأفكار إصلاحية كان الأولى بمؤسسات الدولة الاستجابة الفورية لها وإجراء اللازم، فأفكار الملك خُلاصة تجربة وليست عدمية ولن تكون مجرد حبر على ورق، هذه الأوراق يجب أن تقودنا بطريقة سلسة الى الإصلاح الحقيقي في بناء الدولة وقد ورد في أوراق الملك النقاشية كل الأفكار التي تضمنها بيان لجنة المتابعة والفرق هنا ان جلالته يقود عملية نهضة تسيرُ ضمن مدد زمنية ومنطق وتحصين ثقافي وتعزيزاً لمفهوم الديمقراطية الغائب للأسف عن ذهن بعض من يطالبون بالإصلاح.

الإصلاح طريق طويل ويبدأ بخطوة وقد قطعنا شوطاً مهما في بناء مؤسساته ويبقى علينا تقبل فكرة سيادة القانون وتغيير نمطية التفكير والابتعاد عن السوداوية، وهنا أذكر بالقاعدة التي تقول «من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه»، وما حصل ويحصل يقودني الى استحضار تجربة الخمسينات من القرن الماضي عندما أجهزت الأحزاب السياسية على فكرة الديمقراطية ووأدتها في مهدها لطمعها بالسلطة والاستجابة للقوى الخارجية، ولو انتظرنا وصبرنا لأصبح الأردن من اهم الديمقراطيات على مستوى العالم.

الملك رمز الدولة وعنوانها والمساس بموقعه مساس بهيبة الدولة فمن هنا أتمنى على الإصلاحيين أن يسيروا بالطرق الواضحة في مطالبهم وأن لا ينفثوا السم بجسد الوطن.

* كاتب ومحلل سياسي
أستاذ العلوم السياسية بجامعة البترا
ناشر موقع وطنا اليوم الاخباري

العملية التعليمية واقع يحتاج إلى الكثير من العمل

Like 39 Follow @alrai
طباعة طباعة مع التعليقات
A+ A A-
انسخ الرابط

د. هيثم أبو كركي

يُشكل التعليم بمرحلتيه الأساسية والجامعية تحديا لا يقل أهمية عن سائر التحديات التي تواجه الدولة الأردنية، فمخرجات التعليم هي ما سيرفد سوق العمل وهي ما سيحرك دورة التدفق النقدي وستساهم ان صح توجيهها الى الطريق القويم بدفع العجلة الاقتصادية والإنتاجية ككل متكامل.

ولابد من معالجة هذا التحدي والتعامل معه وفق منهجية مؤسسية لا وفق اجتهادات وتجارب فردية، فلابد من تخطيط سليم ودقيق يكفل النهوض بالعملية التعليمية بشقيها التربوي والتعليمي بشكل يحقق راحة المعلم ويؤمن له متطلباته الحياتية وهو أقل ما يمكن أن يقدم لمن هو مؤتمن على مستقبل فلذات أكبادنا وهي عملية لن تتحقق بواسطة العصا السحرية بل تحتاج لحشد الكوادر والموارد وتحتاج قبل ذلك الى الإرادة الحقة التي ترغب فعلا بالنهوض بوضع المعلم وبالعملية التربوية بشكل عام، وهو ما سيطلب العمل بروح الفريق شئنا أم ابينا.

كما أن مضمون العملية التربوية وما يقدم في مدارسنا من قيم تغرس في نفوس الطلاب بحاجة الى مراجعة شاملة تهدف لتعزي القيم الإيجابية واستئصال الكثير من القيم السلبية التي باتت تغزو مجتمعنا التربوي، وهي قيم تؤثر على الطالب و المعلم على حد سواء مثل قيم اللامبالاة وعدم الاكتراث و تضخم ظاهرة الانا، حيث أن تفشي هذه القيم السلبية سينعكس–وبكل تأكيد– سلبا على مخرجات العملية التعليمية في التعليم الأساسي و التي ترفد التعليم الجامعي و الذي بدوره يرفد سوق العمل بما يحتاجه من كوادر، وهو ما يتطلب التنسيق بين مختلف الجهات ايضا.

وبما أن الطالب هو محور العملية التعليمية والتربوية وغاياتها ومقصدها الأساس، فهو ما يجب ان ينصب عليه جل التركيز والاهتمام، فإبداع طلابنا هو غايتنا التعليمية الأساس، ومن الطبيعي ألا نتوقع أي إبداع من مجبر او ملزم، وهنا تقع المسؤولية الأساسية على الكادر التربوي في تحبيب العملية التعليمية للطلبة من خلال إدامة جسور التواصل بين الطلبة وأعضاء الكادر التدريسي والإداري وتبني سياسة التعليم المنهجي القائم على التفاعل والفهم لا على التلقين والاستجرار.

ومن المنطقي الاستنتاج أن استمرار نفس النهج المتسم بالفردية وانعدام المؤسسية والعمل وفق مبدأ (الفزعة) وانعدام ظاهرة عمل الفريق سيؤدي بالضرورة الى نفس النتائج التي تكرر وصولنا اليها مرارا وتكرارا، فمن العبث أن ننتظر أن نجني من الشوك العنب.

لقد قدم الأردن على الدوام نموذجا تعليميا كان مشهود له بالتقدم والتفوق على مستوى المنطقة ونخشى من تراجع هذا النموذج نتيجة لتراجع مدخلات العملية التربوية بشكل قدم كثيرا من المخرجات بصورة لا تناسب ما اعتاد الأردن ان يقدمه سابقا.

* جامعة البترا

فنجان قهوة

إعداد.. أمينة عوض

مع المعدة ومقدمة البرامج التلفزيونية والإذاعية ميسون يونس

«لو لم أكن مذيعة وددتُ لو أكون»

طموحها يصل عنان السماء، بريئة حد الطفولة، تشعر معها أن الإنسانية لا زالت بخير.

الاعلامية ميسون يونس، مواليد 1983، درست الصحافة والإعلام في جامعة البترا، نشأت في بيت اعلامي ثقافي حضاري اصيل، عملت مراسلة ميدانية في قناة الاخبارية السعودية بالإضافة الى عملها مراسلة ومقدمة برامج للعديد من القنوات والإذاعات العربية، قدمت من خلال التلفزيون الأردني برامج منها تقارير ميدانيه حازت على عدد من الجوائز ضمن برنامج» يسعد صباحك»، وبرنامج شبابي يحمل عنوان «عين شباب»، وبرنامج « رمضان معنا احلى «، و برنامج «كأس العالم»، وبرنامج «الطبخ في رمضان» ،» وبرنامج البوم الأغاني»، وبرنامج «البوم شو» وبرنامج «مع النشامى» كما قدمت عددا من المهرجانات وهي مهرجان شبيب، ومهرجان الهجانة بوادي رم، ومهرجان الأغنية الوطنية، ويوم المسرح العالمي، ومهرجان جرش 2011، وعددا من المهرجانات الخاصة والحفلات الفنية..

حيث استطاعت الإعلامية الشابة ميسون يونس رغم صغر سنها تحقيق العديد من الانجازات على صعيد العمل الإعلامي، رغم وجود تحديات في العمل، وتميزت في الاعمال التي قدمتها داخل وخارج الاردن.

- الاسم : ميسون يونس.
- المهنة: معدة و مقدمة برامج اذاعيه و تلفزيونيه.
- آخر كتاب قرأتيه ؟ الظل و الصدى للروائي يوسف حبشي الاشقر.
- قول مأثور تحبينه؟ لا شيء يغنيني عن شعوري بالرضى.
- منشور على مواقع التواصل الاجتماعي توقفت عنده ؟ كله بشبه بعضه لدرجه لم نعد نعلم من الكاتب الحقيقي للمنشور خصوصا مع كلمه و هاشتاغ #منقول.
- ظاهرة اجتماعية تتمنين أن تختفي من وطننا؟ الاشاعه و جلد الاخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- كيف يمكن حل أزمة الفساد؟

البدء بمحاكمة الفاسدين على ارض الواقع و الالتزام بتوجيهات جلالة سيدنا ان لا احد فوق القانون.

- كلمة ترددينها كثيرا ؟ « الحمد الله».
- بين الراديو والتلفزيون ايهما تفضلين؟

لا يمكن ان افضل أيا منهما على الاخر؛ فكلاهما عشق و شغف لن ينتهي.

- اخر خبر توقفت عنده؟ تسديد ديون الغريمات في السجون الاردنيه.
- مصادرك للاطلاع على الاخبار؟ مدرستي التلفزيون الاردني.
- فنجان قهوتك مع من تحبين أن تشربيه ؟ مع والدتي ربي يطول بعمرها.

وفي المعظم انا انسانه تعشق شرب القهوه صباحا وحدها دون ان أتكلم مع أي شخص.

توجيه الجامعات للبدء بالاستعداد لسنة تحضيرية لكافة تخصصات البكالوريوس

قبول معدلات 60-64.9 % في خمس جامعات على «الموازي» ..والبدء بالمناقلات

عمان – امان السائح aman alsayeh

وافق مجلس التعليم العالي على قبول الطلبة الأردنيين الحاصلين على معدلات (60% - 64.9%) في شهادة امتحان الثانوية العامة الدورة الشتوية للعام (2019)على برنامج البكالوريوس الموازي فقط في جامعة مؤتة وجامعة آل البيت وجامعة الحسين بن طلال وجامعة الطفيلة التقنية والجامعة الأردنية (فرع العقبة) على الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2019/2018 في التخصصات التي فيها مقاعد شاغرة والتي معدل القبول فيها (65%) على ألا تتجاوز الجامعة الطاقة الاستيعابية للتخصص، وبما لا يزيد على (30%) من عدد المقبولين في التخصصات الراكدة والمشبعة.

كما كلف المجلس في جلسته التي عقدها ظهر امس برئاسة وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي د . وليد المعاني ، وحدة تنسيق القبول الموحد التابعة له بإجراء المناقلات بين الطلبة المقبولين ضمن قوائم القبول الموحد بعد صدور نتائج القبول الموحد الدورة الشتوية للعام 2018 من تخصصات ذات معدل تنافسي أعلى إلى تخصصات مساوية أو أدنى في المعدل التنافسي في نفس الجامعة أو في أي جامعة أخرى من خلال البرمجية التي تم إعدادها لهذه الغاية.

كما اقر المجلس وانسجاما مع الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية «مراجعة متطلبات وأنظمة بعض التخصصات المُعَينة لتشتمل سنة تحضيرية»؛ وذلك بهدف توفير فرص قبول عادلة تحقق المساواة للطلبة بناءً على الجدارة والقدرات، وتأهيلهم للإلتحاق بالسنة الثانية بكفاءة عالية بما يضمن التكيف مع متطلبات التخصصات والبرامج ذات الأهمية القصوى من معرفة ومهارات،

ووجه المجلس الجامعات البدء بإعادة تصميم الخطط الدراسية للسنة الأولى في جميع البرامج والتخصصات لدرجة البكالوريوس تُمثل فيها السنة الأولى سنة تحضيرية بما يضمن نتاجات تعليمية ذات جودة عالية، على أن تطبق السنة التحضيرية بداية الفصل الأول من العام الجامعي (2020/2019).

وطالب الجامعات بإدراج مساقات في السنة التحضيرية تتطلب تفوقاً علمياً أساسياً وقدرات دراسية، على أن يتم استخدام وسائل تدريس متقدمة يتخللها عمليات تقييم ومتابعة دورية ،وتصميم امتحانات مُشَددة قادرة على تقييم استعداد الطلبة في نهاية السنة التحضيرية للانتقال إلى السنة الثانية.

من جانب آخر ناقش المجلس التقرير المقدم من اللجنة المكلفة من مجلس التعليم العالي بإجراء دراسة حول الاستغلال الأمثل للموارد في الجامعات وكفاءة الموظفين العاملين فيها، والذي جاء استجابة لتنفيذ المشروع رقم (6) المرتكز رقم (3) من خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018 – 2022)، وقرر المجلس رفع التقرير إلى مجلس الوزراء للاطلاع على ما ورد فيه وإرساله للجامعات الأردنية الرسمية للاستفادة منه، يذكر بأن الدراسة ارتكزت على

تحليل ثمانية محاور هي محور الموازنات والحسابات الختامية والدعم الحكومي، ومحور الوحدات الإنتاجية التي تمثل استثمارات تدخل ضمن موازنة الجامعات، ومحور الخدمات المساندة التي تمتلكها الجامعة التي لا تدخل ضمن الأهداف الرئيسية في الجامعة، ومحور الموارد البشرية، ومحور الاستفادة من التقدم التقني في الأعمال الإدارية، ومحور استحداث وإلغاء التخصصات، ومحور الموجودات، ومحور المؤسسية والحاكمية.

كما ناقش المجلس أوضاع الطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات السودانية في ظل الظروف الأمنية الراهنة التي تشهدها دولة السودان الشقيقة وطلب المجلس تزويده بمعلومات إضافية عن تخصصات الطلبة ومدد دراستهم.

من جانبه أكد المجلس على الجامعات الأردنية ضرورة العمل على طرح مادة التربية الإعلامية للطلبة كمتطلب إجباري، وبناء قدرات مجموعة من الأساتذة الجامعيين على مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية، تنفيذاً للإجراءات التي تضمنها برنامج النهضة الوطني محور دولة القانون والتي هي ضمن أولويات الحكومة لعامي (2019-2020)، على أن يتم تزويده بالإجراءات المتخذة من الجامعات في موعد أقصاه نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2019/2018).

على صعيد آخر قرر مجلس التعليم العالي الموافقة على تجديد تعيين الأستاذ الدكتور (معتز الشيخ سالم)، رئيسا لجامعة فيلادلفيا لمدة أربع سنوات اعتباراً من 2019/1/27.

كما وافق المجلس لجامعة اليرموك على تغيير مسمى قسم (نظم المعلومات الحاسوبية/كلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب) ليصبح (نظم المعلومات Information Systems))، وتغيير مسمى قسم (نظم المعلومات الإدارية/ كلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب) ليصبح (تكنولوجيا المعلومات)، وتغيير مسمى برنامج (نظم المعلومات الإدارية) ليصبح (تكنولوجيا معلومات الأعمال (BIT))، ووافق لها على إلغاء قسمي (هندسة البرمجيات، وشبكات وأمن المعلومات) في كلية «تكنولوجيا المعلومات وعلوم

الحاسوب»، كذلك قرر الموافق لها على إنشاء مسارات جديدة في قسم اللغات الحديثة وهي (تخصص اللغات الحديثة/ لغة إسبانية – لغة إنجليزية)، (تخصص اللغات الحديثة / لغة المانية – لغة إنجليزية)، (تخصص اللغات الحديثة/ لغة فرنسية – لغة إنجليزية).

وفي ذات السياق قرر المجلس الموافقة على دمج تخصصي (هندسة المياه والبيئة والهندسة المدنية) في كلية هندسة الموارد الطبيعية في الجامعة الألمانية الأردنية ليصبح تحت مسمى قسم الهندسة المدنية والبيئة ضمن مسارين في مستوى السنة الخامسة هما (مسار هندسة المياه والبيئة ، مسار الهندسة المدنية).

إلغاء العقوبات عن طلبة وموظفين في «آل البيت»

المفرق - توفيق أبوسماقه

قرر مجلس عمداء جامعة ال البيت إلغاء العقوبات عن طلبة وموظفين في الجامعة. و جاء في القرار انه استنادًا إلى الصلاحيات المناطة بمجلس العمداء وفق المادة (١٦- ب) من قانون الجامعات الأردنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨، وتماشيًا مع قانون العفو العام وحرص الجامعة على تحفيز الطلبة والعاملين فيها وبهدف توفير بيئة جامعية تشجّع على الإبداع والإنجاز والانتماء الحقيقي للجامعة والوطن، فقد قرر مجلس العمداء، إلغاء العقوبات التأديبية عن الطلبة المتمثلة بـ: «التنبيه، والإنذار بأشكاله، والفصل المؤقت الساري المفعول» والتي صدرت قراراتها قبل ٢٠١٨/١٢/١٢م، على أن لا يترتب على الجامعة أية التزامات مالية أو قانونية أو إدارية خلال فترة سريان العقوبة، ويطبق هذا القرار على الطلبة الحاليين.

كما قرر المجلس إلغاء العقوبات التأديبية الصادرة بحق العاملين في الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمتمثلة بـ: «التنبيه، والإنذار بأشكاله المختلفة» للعقوبات التي صدرت قراراتها من ٢٠١٥/١٢/١٢م وحتى ٢٠١٨/١٢/١٢م، على أن لا يترتب على الجامعة أية التزامات مالية أو قانونية أو إدارية.

و شمل القرار إيقاف الأثر المالي المستمر حاليًا والناتج عن عقوبة «الإنذار» بأشكاله المختلفة للعقوبات السابقة والتي وقعت على العاملين من ٢٠١٥/١٢/١٢م وحتى ٢٠١٨/١٢/١٢م، اعتبارًا من ٢٠١٩/٣/١م.

و دعا المجلس العاملين في الجامعة الذين شملهم قرار مجلس العمداء مراجعة دائرة شؤون العاملين لاستكمال إجراءات العفو، وكذلك على الطلبة الذين شملهم العفو مراجعة عمادة شؤون الطلبة، خلال فترة أسبوع من تاريخ إقراره.

و اكد المجلس على ضرورة التزام الطلبة والعاملين في الجامعة بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في الجامعة وسوف تتخذ العقوبات بحق المخالفين وفق أنظمة وقوانين وتعليمات الجامعة النافذة.

قبول جميع المتقدمين من شتوية التوجيهي ولا قوائم لمسيئي الاختيار

تقديم طلبات الانتقال بين التخصصات والجامعات اليوم وغدا

عمان – امان السائح aman alsayeh

أعلنت وحدة تنسيق القبول الموحد الالكتروني قبول جميع الطلبة الذين تقدموا بطلبات التحاق بالجامعات الرسمية وعددهم 8160 طالبا وطالبة، بحيث لن تكون هناك أي قائمة لمسيئي الاختيار للدورة الشتوية الحالية.

ووفقا لقرار مجلس التعليم العالي، يستطيع جميع الطلبة المرشحين للقبول تقديم طلب إنتقال من تخصص إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى، وذلك ضمن الحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية للدورة الشتوية 2019، ووفق الشروط الخاصة بتقديم طلبات الإنتقال اعتبارا من صباح اليوم الأحد، وحتى الساعة الثانية عشرة من مساء يوم غد الإثنين.

ويقوم الطالب عند تقديم طلب الانتقال باستخدام البيانات المثبتة في الرسالة النصية للقبول الموحد (اسم المستخدم، والرمز السري)، والتي استخدمها سابقا في عملية تقديم طلب القبول الموحد.

كما ان تقديم الطلب لا يعني بالضرورة الموافقة على عملية الإنتقال، حيث سيؤخذ في الاعتبار أي أثر سلبي على عملية القبول في جامعات الأطراف.

وتعتمد عملية الإنتقال من تخصص إلى آخر أن يكون معدل الطالب مساويا أو أعلى من معدل القبول التنافسي للتخصص المطلوب، وحسب معدلات الدورة الشتوية 2019، و توفر الشواغر في التخصص المطلوب، وموافقة مجلس التعليم العالي على عملية الإنتقال.

وأعلنت الوحدة انه إذا تمت الموافقة على الإنتقال لأي من التخصصات المطلوبة في طلب الإنتقال، فسيتم إلغاء قبول الطالب في التخصص السابق، ولا يحق له المطالبة بالعودة إليه.

كما سيتم إعلان أسماء الطلبة الذين تمت الموافقة على انتقالهم على الموقع الالكتروني لوحدة تنسيق القبول الموحد، وصفحتها الرسمية على الفيس بوك.

وكانت قد وزعت الاعداد على الجامعات كالتالي: الأردنية 2508، اليرموك 776، مؤتة 1051، التكنولوجيا 171، الهاشمية 421، ال البيت 608، البلقاء التطبيقية 2076، الحسين بن طلال 926، الطفيلة التقنية 311، العلوم الإسلامية 943.

بحث التعاون بمجال البحث العلمي مع هنغاريا

عمان AddustourNewspaper

بحث وزير التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني لدى لقائه امس السبت، السفير الهنغاري بعمان تشابا تسيبيره، سبل تعزيز العلاقات في مجال البحث العلمي بين الجانبين .

ودعا المعاني خلال اللقاء الى تنظيم مؤتمر مشترك بين الاردن وهنغاريا لتشجيع التبادل الثقافي والعلمي بين البلدين، مقدرا في الوقت نفسه المنح المقدمة من الحكومة الهنغارية للطلبة الأردنيين.

وأشار الى ان الملاحظات التي تصل عن الطلبة الأردنيين الدارسين بهنغاريا جيدة جداً، لافتا الى أن عملية اختيار الطلبة الأردنيين تمر بعدة مراحل وتدقيق وصولاً الى هذه الحالة الأكاديمية المتميزة.

وأكد اهمية زيادة التبادل والتعاون وفتح المجال للطلبة الهنغاريين للدراسة في الجامعات الأردنية نظراً لما تتمتع به مؤسسات التعليم العالي الأردنية من سمعة جيدة ومستوى متميز، اضافة الى جو الأمن والأمان والاستقرار الذي يشهده الأردن وهو ما يوفر بيئة دراسية اكاديمية مناسبة.

من جهته أكد السفير الهنغاري ان التعاون بين البلدين متميز، وان الاردن من أكثر الدول التي تحصل على منح تعليمية من الحكومة الهنغارية.

وقدر السفير عدد الطلبة الاردنيين الذين تقدموا للمنح الهنغارية هذا العام بنحو 2700 طالب وطالبة، مؤكدا ان عملية المنح واختيار الطلبة تسير وفق الأسس المعتمدة.

وتقدم الحكومة الهنغارية للأردن سنوياً نحو 400 منحة في جميع المستويات والتخصصات الأكاديمية، ويبلغ عدد الطلبة الاردنيين الذين يدرسون في هنغاريا نحو 713 طالبا وطالبة.

.8

توقع حجب ٥٩ موقعاً إلكترونياً إخبارياً

عمان- الرأي

توقع مدير عام هيئة الإعلام محمد قطيشات حجب ما يزيد عن ٥٩ موقعا إلكترونيا إخباريا اعتبارا من صباح يوم غد الاثنين، في حال عدم تجديد رخص هذه المواقع حتى نهاية دوام اليوم (الأحد).

وأوضح إلى الرأي: أن إجمالي المواقع الالكترونية المرخصة في الأردن لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١ بلغ ١٨٢ موقعا إلكترونيا إخباريا، من بينها ٩٦ موقعا ملزمة بتجديد رخصها في كانون الأول الماضي، وأعطيت مهلة لمنتصف الشهر الجاري، وجددت بالفعل رخص ٤٧ موقعا إلى مساء يوم الخميس وبقي ٥٩ موقعا ستحجب يوم الاثنين في حال عدم قيامها، أو بعضها، بالإجراءات اللازمة لتجديد رخصها.

وقال قطيشات ان مواقع الكترونية إخبارية يحين موعد تجديد رخصها في الأشهر المقبلة، وأن هيئة الإعلام ستحدد، تباعا، مواعيد تجديد رخصها والمهل التي ستمنح لها لإتمام الإجراءات.

ولفت إلى أن تعدد مواعيد تجديد الرخص سينتهي هذا العام، وأن جميع المواقع الالكترونية الإخبارية ستكون ملزمة بتجديد رخصها في وقت واحد مطلع العام المقبل.

.9

جامعتا الشرق الأوسط وبدفوردشير تحتفلان بمرور عام على تعاونهما المشترك

مشاركون في الحفل

عمان AddustourNewspaper

أقام السفير البريطاني في الأردن إدوارد أوكدن حفل استقبال للطلبة الدارسين في برامج وتخصصات جامعة بيدفوردشير البريطانية التي تحتضنها جامعة الشرق الأوسط وذلك بمناسبة مرور عام على بداية الاتفاق المشترك بينهما ، والذي يتيح الفرصة للطلبة الأردنيين والعرب الدراسة في جامعة بريطانية من العاصمة الأردنية عمان .

واشاد السفير البريطاني بالتعاون القائم بين البلدين الصديقين في شتى المجالات ، بما في ذلك المجال الأكاديمي ، مؤكدا أن الشراكة بين جامعة الشرق الأوسط ، وجامعة بيدفوردشير وغيرها من المؤسسات الأكاديمية من شأنها أن تساهم في تبادل الخبرات العلمية والبحثية ، والارتقاء بنوعية التعليم ، وتعزيز العلاقات الثنائية بين بريطانيا والأردن .

من جانبه وجه الدكتور يعقوب ناصر الدين رئيس مجلس أمناء جامعة الشرق الأوسط الشكر للسفير البريطاني على دعمه المتواصل لعلاقات الشراكة والتعاون بين المؤسسات الأكاديمية الأردنية البريطانية ، مؤكدا أن هذا التعاون يحظى بتشجيع دائم من جلالة الملك عبدالله الثاني ، ومن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها ، وذلك انسجاما مع الرؤية الملكية السامية بتطوير التعليم في الأردن وانفتاحه على التجارب العالمية المثلى من ناحية ، وترسيخ رسالة الأردن في التفاهم والتعاون بين مختلف الحضارات والثقافات الإنسانية .

بدوره أكد نائب رئيس جامعة بيدفوردشير Bedfordshire أن القائمين على الجامعة يثمنون هذه الشراكة الناجحة مع جامعة الشرق الأوسط ويدعمون كل توجهاتها، مما يمثل مساهمة في التشبيك ويشكل أرضية مشتركة للانطلاق بالقيم المشتركة التي تؤمن بها جامعة بيدفوردشير في التعليم والتي تشجع على الحوار وتسهم في تبادل المعرفة والانفتاح على ثقافات متعددة، مبينا أن جودة البرنامج المستضاف يوازي جودة البرنامج البريطاني في الجامعة الام ويخضع للرقابة والتدقيق من هيئة ضمان الجودة في بريطانيا.

وحضر حفل الاستقبال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني ، ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الدكتور بشير الزعبي، وعن جامعة الشرق الأوسط رئيس مجلس أمنائها الدكتور يعقوب ناصرالدين، ورئيس جامعة الشرق الأوسط الدكتور محمد الحيلة، ونائب رئيس جامعة بدفوردشير الدكتور أشرف جاويد ، وممثل عن كلية لندن للتجارة LSC جون فيليبس، ، والطلبة الملتحقون ببرنامج جامعة بدفوردشير في جامعة الشرق الأوسط.

رأي

● أحمد جميل شاكر

أين صندوق البحث العلمي من تطوير الصناعة والزراعة

رغم توفر مبالغ كبيرة تقدر بملايين الدنانير بعد انشاء صندوق دعم البحث العلمي، والذي يتم تمويله من حسم ما نسبته واحد بالمئة من ارباح الشركات على مدار السنوات الماضية، الا أنه لم تتخذ حتى الآن أية خطوات عملية للارتقاء بمستوى البحث العلمي والدراسات العليا ودعمهما ورفع مستواهما.

بداية لا بد من تطوير البحث العلمي، وبخاصة التطبيقي منه والذي يخدم خطط التنمية المستدامة، حيث نحلم بابحاث قابلة للتنفيذ بهدف تطوير الزراعة، وزيادة الانتاج من مختلف المحاصيل، وزراعة اصناف يمكن تصديرها للخارج ويكون مردودها المالي كبيرا.

لقد نجحت بعض الشركات الزراعية في تطوير اصناف معينة من التمور في الاغوار وتم تصديرها وباسعار عالية الى الاسواق الاميركية والاوروبية، لكن ذلك نعتبره بداية لابحاث علمية اخرى لتطوير زراعة وانتاج مختلف انواع الخضار والفواكه، والحبوب التي تسد احتياجاتنا، ويمكن ان تجد اسواقا لها في الخارج.

كم نتمنى ان تكون هناك دراسات وابحاث علمية لتخفيض تكاليف انشاء المساكن، واستغلال كل الخامات الموجودة في البلاد واقامة صناعات متقدمة من شأنها الحد من استيراد مختلف المواد الانشائية والانتقال الى مرحلة التصدير، وان الامر يتطلب تطوير مركز بحوث مواد البناء والذي ما زال متعثرا منذ سنوات.

حتى الان ما زال دور الجامعات الاردنية والمؤسسات العلمية والصناعية والزراعية، وحتى الدوائية محدودا في مجال البحث العلمي رغم ان البحث العلمي يمثل احد اهم وظائف الجامعة بحيث يتم تسخير هذه الابحاث لخدمة المجتمع وليس بتوفير المخصصات المالية فحسب.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطالبة بتشجيع قيام جمعيات مهنية او تخصصية لغايات البحث العلمي وانشاء الفرق البحثية بالتعاون مع الجامعات العالمية ومراكز البحوث وتنمية ثقافة البحث العلمي وتهيئة المناخ المناسب له.

جامعاتنا مطالبة باجتذاب اعضاء هيئة تدريس متميزين، لبرامج الدراسات العليا واعطائهم الحوافز المادية والمعنوية، والاستفادة من برامج التعاون في تامين بعض اعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجالات تخصصهم واتاحة الفرص لبعض طلبة الدراسات العليا المتميزين لقضاء فصل او اكثر في جامعات اخرى لتنويع الخبرة في البحث العلمي.

حتى الان تم تمويل دراسات حول واقع مرض السكري في المملكة، وان النتائج كانت في غاية الاهمية واننا نأمل ان يتم وضع جدول اولويات للدراسات تشمل امورا اخرى تهمنا في مجالات استغلال الخامات الطبيعية في المملكة وفي مقدمتها الصخر الزيتي واليورانيوم والنحاس بحيث تكون كل الابحاث العلمية مسخرة لخدمة المجتمع وفي جميع مجالات التنمية المستدامة.

ahmadshaker@hotmail.com

وفد جامعة عمان الأهلية يزور جامعة برادفورد البريطانية

من اللقاء

AddustourNewspaper

عمان

ضمن سياسة تطوير المناهج التعليمية و خطط التعاون العلمي و العملي، قام وفد من جامعة عمان الأهلية بزيارة ميدانية لجامعة برادفورد البريطانية، وضم الوفد رئيس جامعة عمان الأهلية الأستاذ الدكتور ساري حمدان وعميد كلية الصيدلة و العلوم الطبية و مدير دائرة القبول والتسجيل الدكتور غالب عريقات وعميد كلية الأعمال الدكتور علاء الحوراني.

واطلع الوفد على المنشآت الجامعية لكليات الصيدلة والعلوم الطبية و الهندسة والمعلوماتية وإدارة الأعمال، كما زار الوفد مراكز الأبحاث المتطورة في جامعة برادفورد متمثلة بمركز ابحاث علاجات السرطان ومركز الأبحاث الصيدلانية ومركز دراسة المواد المتماثلة وتطبيقاتها (Polymer IRC) .

كما اجتمع الوفد الزائر مع رئيس جامعة برادفورد ونائبته وعمداء الكليات المختلفة بهدف وضع خطط للتعاون في مجال تبادل الخبرات الأكاديمية وانشاء برامج تبادل طلابي على كافة المستويات.

واتفق الطرفان على وضع خطة عمل وجدول زمني لبدء تفعيل التعاون بأسرع وقت ممكن، وقام الرئيسان بتبادل درعي الجامعتين، كما قابل الوفد الطلاب المبتعثين من جامعة عمان الأهلية و استمعوا لشرح موجز عن مسار تقدمهم في بحث رسالة الدكتوراة.

هذا ... و أشاد رئيس جامعة برادفورد باهتمام جامعة عمان الأهلية بتطوير أساليب التدريس والرؤية السديدة لإدارة الجامعة في تطوير القدرات البحثية للكادر العلمي عن طريق التعاون في مجال الأبحاث مع جامعة برادفورد، كما تقدمت نائبة رئيس جامعة برادفورد خلال حفل العشاء الذي أقيم على شرف الزيارة بالشكر للوفد الزائر على اهتمامهم بتعزيز التعاون و على الرؤية الحكيمة لجامعة عمان الأهلية لمستقبل التعليم العالي في الأردن.

كذلك تم الاتفاق على دعوة ادارة جامعة برادفورد لزيارة جامعة عمان الأهلية لمناقشة تفاصيل خطة العمل خلال الأشهر المقبلة.

نافذة

• لما جمال العبسة

مقبولون وخريجون.. وحاجات سوق العمل

منذ سنوات مضت والحكومات المتعاقبة تؤكد على اهمية اجراء دراسات لمعرفة حاجات سوق العمل من خريجي الجامعات الاردنية، فلا دراسة صدرت ولا منهج واضحا اتبع في تخريج ما يتواءم مع متطلبات السوق، عشرات الالاف من خريجي الجامعات الاردنية في طابور انتظار الوظيفة، بعضهم استسلم للامر الواقع فرفض البطالة وعمل في المهن الحرة، واخرون ركنوا الى حالهم عل سهم الوظيفة الشاغرة يصيبهم.

في هذه الايام تخرج فوج من طلبة التوجيهي، في انتظار قبولهم في الجامعات الحكومية ومن لم يسعفه الحظ في احداها فهناك جامعات خاصة، وذلك اعتمادا على معدلاتهم والتخصصات المتوفرة، وفي استقراء شامل للتخصصات في الجامعات الرسمية والخاصة على امتداد المملكة، فانها متشابهة لحد التطابق احيانا، فمن لم يسعفه الحظ بادارة الاعمال مثلا في احدى الجامعات الحكومية فهناك بديل إما بنظام الموازي في الجامعات الحكومية، او ان يحجز مقعدا له في جامعة خاصة، وهكذا.

مفاهيم متعددة تغيرت ضمن منظومة التعليم العالي على مستوى عالمي، ولكن لا زلنا متشبثين بما لدينا، كما ان العالم ادخل التطور التكنولوجي في كل التخصصات الجامعية وايضا لم ينلنا النصيب المفروض من هذا الامر، فلا زالت هناك كليات تخرج طلبة تكدسوا على مقاعد العاطلين نظرا لكفاية سوق العمل المحلي من هذه المجالات ولا نخطئ ان قلنا في الدول العربية كذلك.

ان من اهم قواعد التنمية الاقتصادية حول العالم اجمع هو توفير فرص العمل للشباب العاطل ومنهم بالطبع خريجو الجامعات، ولتحقيق ذلك كان المفهوم الذي اجمع عليه خبراء دوليون ضرورة اعادة النظر في نظام التعليم العالي بعد ان تتم دراسة واقع حال سوق العمل في اي دولة من الدول، ومن ثم تحفيز خريجي الثانوية العامة من خلال تغيير وجهة نظرهم حول الجديد والخوف منه، وتشجيعهم على دراسة مجالات حديثة تدرج في الجامعات تضمن حصولهم على العمل فور اتمامهم الدراسة.

ومن هذا المنطلق نعيد مرة اخرى اهمية اجراء دراسة معمقة تتضمن البحث في التخصصات التي لا مجال للتوظيف فيها حتى عشر سنوات من الآن والغاء قبول طلبة جدد فيها، بالاضافة الى دراسة واقع سوق العمل حاليا وتطوراته مع الاخذ بعين الاعتبار التخصصات المطلوبة حاليا والمتوقع زيادة الطلب عليها مستقبلا لادراجها ضمن التخصصات، مع التأكيد على اهمية ان يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص في كافة المجالات من خلال تزويد المعنيين بحاجاتهم من التخصصات لملء الشواغر لديهم.

Labsah@addustour.com.jo

بلغت ٢٥٪

إلغاء القرارات الإدارية قضائياً... جهل بالقوانين أم أهواء شخصية؟

ارتفاع القضايا بسبب وعي الموظفين.. و«الإدارية» الملاذ الأخير

عمان - خالد الخواجا

قررت المحكمة الإدارية إلغاء قرار جامعة حكومية بإنزال الدرجة الوظيفية لموظف بعد خدمة ١٩ عاما، وبتهم لم يسمع بها إلا بعد إصدار القرار بحقه.

قرار الالغاء استند إلى عدد من المغالطات الادارية التي شابت قرار الجامعة، منها مخالفة تعليمات الجامعة التي تنص على ضرورة ابلاغ المتهم قبل اسبوع من المحاكمة لاحضار أدلته والدفاع عن نفسه، ولم يقف الخلل عند ذلك بل إن المشتكين لم يقسموا اليمين أمام اللجنة التأديبية الابتدائية ولم تستمع هذه اللجنة للموظف المشتكى عليه.

هذا الموظف لجأ للمحكمة الادارية بينما موظف آخر في أمانة عمان لم يكمل مشوار التقاضي بعد ان تعرض لنقل جائر وظالم- بحسبه- حيث طلب من المحامي سحب القضية قائلا أنني سأعاقب في حال علم المسؤول عني أنني رفعت قضية ضد قراره الجائر ضاربا المثل الشعبي «اليد لا تقاوم المخرز».

مصدر قضائي مسؤول في المحكمة الإدارية صرح لـ(الرأي) أن نسبة القرارات التي ألغتها المحكمة الادارية العليا تصل الى ٢٥٪ من عدد القضايا التي وصلت الى المحكمة منذ نشوء المحكمة الادارية في عام ٢٠١٤.

وأوضح المصدر أن عدد القضايا ترتفع في كل عام نظرا للوعي الوظيفي للموظف من ناحية ومن ناحية اخرى ان المحكمة الادارية اصبحت الملاذ الاخير للقرارات الادارية التي لا تراعي التعليمات والقوانين الادارية المتعلقة بالموظفين عندما يجد الموظف أن العقوبة طبقت عليه دون وجه حق او للانتقام او لمزاجية المسؤول او لغياب المعرفة القانونية في اصدار مثل هذه القرارات.

وتختص المحكمة الادارية بالنظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بذوي الشأن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو المتعلقة بالزيادة السنوية، أو بالترفيع أو بالنقل أو الانتداب أو الإعارة.

وتختص ايضا بالموظفين العموميين بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بإحالتهم إلى التقاعد أو الاستيداع أو بفصلهم من وظائفهم أو فقدانهم لها أو إيقافهم عن العمل بغير الطريق القانوني والغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التأديبية والمنازعات الخاصة بالرواتب والعلاوات والحقوق التقاعدية للموظفين العموميين أو للمتقاعدين منهم أو لورثتهم.

"الامر لم يقف عند الغاء القرارات بل تعداه الى قيام مسؤولين بمحاسبة موظفين حصلوا على قرارات المحكمة الادارية بالغاء قرار المسؤول ليتم معاقبتهم على مراجعة المحكمة ونقلهم الى مناطق نائية او الى مواقع لا تتلاءم مع موقعهم الوظيفي السابق وان من المسؤولين من لم ينفذ قرار المحكمة الادارية ولم يصوب وضع هذا الموظف"، بحسب المحامي الدكتور احمد محمد العثمان والمختص بمثل هذه القضايا الادارية.

ويقول العثمان إن أسباب الإلغاء للقرارات الإدارية التي يصدرها المسؤولون تعود لغياب الموضوعية حيث أوجب ديوان الخدمة المدنية توفر الموضوعية والعدالة والنزاهة عند اتخاذ اي قرار اداري.

واضاف العثمان انه في الغالب والواقع ان رؤساء ومسؤولين «لا يتمتعون بهذه الصفات ويمارسون الاجراءات وفقا لاهواء شخصية»، حيث يدفعهم الى ذلك عدة عوامل منها عدم الالمام بالانظمة والقوانين، وبروز دوافع أخرى كـ"الانتقام او لإثبات الذات او للتسلط وهذه مفاهيم خاطئة لدى رؤساء عند استخدامهم للسلطة".

وبين العثمان أن المسؤول يلجأ لاتخاذ القرارات الادارية بدوافع شخصية وهناك موظف أحيل إلى التقاعد المبكر لرفضه توقيع عطاء مخالف للشروط والتعليمات واحيانا يلجأ المسؤول لاتخاذ قرار معاقبة موظفه في حال لجوئه للقضاء الاداري وتم نقل موظف الغي قرار مسؤوله الى منطقة نائية من قبل الامين العام للوزارة.

وعزا العثمان اسباب الغاء مثل هذه القرارات الى التشريع الذي يحوي عبارات فضفاضة مثل الموضوعية والنزاهة والحيادية دون أن يضع ضوابط ومعايير محددة لهذه المواصفات.

وعن أسباب إلغاء مثل هذه القرارات الصادرة عن وزارات وجامعات ومؤسسات حكومية مختلفة، بين العثمان ان بعض المسؤولين التي ترد قراراتهم الادارية بحق موظفيهم، لا تتوفر الجدية لديهم باخذ الرأي القانوني من المستشار القانوني في الدائرة واحيانا يذهب المستشار القانوني في الدائرة الى ما يريده المسؤول تحببا أو خوفا وهذا يدلل على أن القرار يصدر كما يريده المسؤول وليس التشريع. ومن الاسباب ايضا الضعف العلمي والمهني في دوائر قانونية او عدم اخذ المسؤول باستشارة مستشاره القانوني».

وحول مدى نجاح القرار المتعلق بالموظف واكتسابه لحقه بين العثمان قوة كسب الغاء القرار يعود الى مصداقية الموظف في تقديم المعلومات الكافية لمحاميه وعدم اخفائه لحقائق مغايرة وان تتوفر كافة الاوراق اللازمة للمناقشة والدفاع من قبل المؤسسة التي يعمل فيها الموظف ومنها ما ياتي احيانا منقوصا او غيابا للملف الكامل ويكون اخفاؤه او اخفاء جزء منه متعمدا.

وحول سبب لجوء المسؤول لاتخاذ قرار متسرع بحق موظفيه بين العثمان انه، كلما كان المستوى الاداري للمنصب متقدما كانت القرارات اكثر خطأ كونه اكثر جرأة على اتخاذ مثل هذا القرار».

واضاف العثمان انه في القانون الفرنسي فان التعويض للموظف يكون نقدا ومباشرا للموظف المتضرر من اي قانون اداري الا ان الحكومة الفرنسية تقوم بتحصيل الخسارة المالية من نفس المسؤول الذي اتخذ القرار ليكون عمله وقراراته الادارية متقنة وقانونية ومدروسة.

وفي حال لم يلتزم المسؤول بقرار المحكمة بتصويب قرار الالغاء والعودة عنه بحق الموظف اشار العثمان الى ان هناك قانون تنفيذ القرارات القضائية خلافا للمادة ١٨٦ من القانون وهو «استعمال السلطة لعرقلة تنفيذ القرارات القضائية» ومن خلاله يتمكن الموظف من انفاذ هذا القانون.

وطالب العثمان المؤسسات الحكومية المعنية بتطوير الاداء الاداري بعقد دورات في القانون الاداري للمستويات العامة حيث ان القضاء الاداري له وظيفتان هما الفصل في الخصومات الادارية وتطوير عمل الادارة العامة من خلال القرارات الادارية.

وحول كشف تهمة التعسف او الانتقام التي مارسها المسؤول بحق موظفه، بين العثمان انه يصعب اثبات مثل هذه التهم والتي تكمن في بواعث المسؤول الداخلية بينما في القانون الفرنسي في حال تاخر المسؤول عن ارسال الملف او نقصان اي ورقة من ملف الموظف للمحكمة او اي تاثير سلبي على القضية فانها تكون دليلا على تهمة التعسف بحق المسؤول.

«الرأي» حاولت الاتصال مع مديرة وحدة التطوير المؤسسي في رئاسة الوزراء بدرية البلبيسي ولم تتمكن من التواصل معها بسبب سفرها الى المانيا وفق مديرة مكتب وزيرة السياحة مجد شويكة.

الهدف من الاتصال كان من أجل معرفة خطط وجهود هذه الوحدة لتطوير الاداء الاداري لدى الوزارة والمؤسسات العامة.

الناطق الاعلامي لوزارة السياحة اكد ان الاجابة تكمن لدى مديرة وحدة التطوير بدرية البلبيسي وليس لوزيرة السياحة علاقة مباشرة بهذه الوحدة.

مناقشة أوضاع الطلبة الدارسين باليمن

«التعليم العالي» تطالب الجامعات بإعادة تصميم الخطط الدراسية للسنة الأولى

عمان- حاتم العبادي

قرر مجلس التعليم العالي والبحث في جلسة عقدها الخميس الماضي تطبيق السنة التحضيرية بداية الفصل الأول من العام الجامعي (٢٠١٩/٢٠٢٠).

وطالب المجلس البدء بإعادة تصميم الخطط الدراسية للسنة الأولى في جميع البرامج والتخصصات لدرجة البكالوريوس تُمثّل فيها السنة الأولى سنة تحضيرية بما يضمن نتاجات تعليمية ذات جودة عالية، في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية(٢٠١٦–٢٠٢٥).

الى جانب: إدراج مساقات في السنة التحضيرية تتطلب تفوقاً علمياً أساسياً وقدرات دراسية، على أن يتم استخدام وسائل تدريس متقدمة يتخللها عمليات تقييم ومتابعة دورية.

كما قرر المجلس تصميم امتحانات مُشَددة قادرة على تقييم استعداد الطلبة في نهاية السنة التحضيرية للانتقال إلى السنة الثانية.

وناقش المجلس أوضاع الطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات السودانية في ظل الظروف الأمنية الراهنة التي تشهدها السودان وطلب المجلس تزويده بمعلومات إضافية عن تخصصات الطلبة ومدد دراستهم.

من جانبه أكد المجلس ضرورة عمل الجامعات على طرح مادة التربية الإعلامية للطلبة كمتطلب إجباري، وبناء قدرات مجموعة من الأساتذة الجامعيين على مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية، تنفيذاً للإجراءات التي تضمنها برنامج النهضة الوطني محور دولة القانون والتي هي ضمن أولويات الحكومة لعامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)،على أن يتم تزويده بالإجراءات المتخذة من الجامعات في موعد أقصاه نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (٢٠١٨/٢٠١٩).

من جانب آخر قرر المجلس رفع التقرير المقدم من اللجنة المكلفة من مجلس التعليم العالي بإجراء دراسة حول الاستغلال الأمثل للموارد إلى مجلس الوزراء للاطلاع على ما ورد فيه وإرساله للجامعات الرسمية للاستفادة منه.

وذكر بأن الدراسة ارتكزت على تحليل ثمانية محاور هي محور الموازنات والحسابات الختامية والدعم الحكومي، ومحور الوحدات الإنتاجية التي تمثل استثمارات تدخل ضمن موازنة الجامعات، ومحور الخدمات المساندة التي تمتلكها الجامعة التي لا تدخل ضمن الأهداف الرئيسية في الجامعة، ومحور الموارد البشرية، ومحور الاستفادة من التقدم التقني في الأعمال الإدارية، ومحور استحداث وإلغاء التخصصات، ومحور الموجودات، ومحور المؤسسية والحاكمية.

على صعيد آخر قرر مجلس التعليم العالي الموافقة على تجديد تعيين معتز الشيخ سالم، رئيساً لجامعة فيلادلفيا لمدة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠١٩/١/٢٧.

كما وافق المجلس لجامعة اليرموك على تغيير مسمى قسم (نظم المعلومات الحاسوبية/كلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب)ليصبح (نظم المعلومات (InformationSystems))، وتغيير مسمى قسم (نظم المعلومات الإدارية/ كلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب) ليصبح (تكنولوجيا المعلومات)، وتغيير مسمى برنامج (نظم المعلومات الإدارية) ليصبح (تكنولوجيا معلومات الأعمال (BIT))، ووافق لها على إلغاء قسمي (هندسة البرمجيات، وشبكات وأمن المعلومات) في كلية «تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب»، كذلك قرر الموافقة لها على إنشاء مسارات جديدة في قسم اللغات الحديثة وهي (تخصص اللغات الحديثة/ لغة إسبانية – لغة إنجليزية)، (تخصص اللغات الحديثة / لغة المانية – لغة إنجليزية)، (تخصص اللغات الحديثة/ لغة فرنسية – لغة إنجليزية).

وفي ذات السياق قرر المجلس الموافقة على دمج تخصصي (هندسة المياه والبيئة والهندسة المدنية) في كلية هندسة الموارد الطبيعية في الجامعة الألمانية الأردنية ليصبح تحت مسمى قسم الهندسة المدنية والبيئة ضمن مسارين في مستوى السنة الخامسة هما(مسار هندسة المياه والبيئة، مسار الهندسة المدنية).

مختصر

زياد الرباعي
ziadrab@yahoo.com

العبث بالتعليم

مقولة قديمة ومتوارثة، بأن الاستراتيجيات والخطط والاهداف تتغيير مع تغير المسؤول، وخاصة الوزير، فلا ثوابت في القوانين والأنظمة، وكل جديد على الإدارة يقول لمهنئيه «ساعمل على تعديل القانون والنظام، وسأعد استراتيجية جديدة ».

وعلى هذا المنوال يكون التعليم العام والعالي،ولا يزال المواطن، سواء ولي أمر أو طالب أو معلم، يعيش الحالة الضبابية والرمادية، فالأولى تعني عدم وضوح الرؤية، والثانية تعني عدم وضوح المواقف إزاء قضايا التعليم، فالرؤية غائبة، ولا تظهر إلا برغبة المسؤول الاول، وعلى هواه، والموقف يحدده أيضا المسؤول الاول، ولأن المسؤول والرجل الاول في أي وزارة يتغير بسرعة قبل ان يجف حبر قوانينه المعدلة وخططه، فإن الفوضى هي الطاغية في كل الإجراءات، ورغم وجود مجالس وهيئات تخطيط ومناهج وغيرها،وخطورة الأمر واضحة في التعليم العام والعالي، والنتيجة كما هو معروف تراجع المستوى التعليمي ومخرجاته وجودته، نتيجة العبث الحاصل فيه والقرارات المتغيرة بين عشية وضحاها.

بين عسيه وصحاها.
اسئلة الناس واضحة وصريحة، وإن كانت هناك إجابات على بعضها، فمن يضمن بقاء الإجراءات على حالها،وديمومة القرارات إذا ما تغير المسؤول الأول؟
هل سيتم حوسبة التوجيهي؟ والجميع في الميدان التربوي يعلم استحالة ذلك في المدى المنظور، لعدم توفر البنى التحتية، ليس في التربية فقط، بل في الجامعات ولا مستوى المملكة.
هل سيبقى التوجيهي فصلا واحدا؟ أم سيكون هناك دورات متتالية وفق رغبة الطالب ؟
هل سنعود للسنة التحضيرية لكل التخصصات ؟ وهل الإجراءات ستكون ذات جدوى ويمكن تطبيقها في تخصصات كالفنون والاعلام والهندسة، وخاصة بعد التراجع عن السنة التحضيرية في الطب وطب الاسنان والعودة للنظام القديم.
المشكلة ان الاجتهادات كثيرة ويصعب تطبيقها في الميدان، وقد إنتهت حقبة الحُزم في المدارس والادارات المدرسية لم تستوعبه جيدا، وادخلت الطلبة في دوامة يصعب الخروج منها، وأثرت سلبا على اختيارات الطلبة في التعليم العالي، وعادت عنه التربية بعد قرابة العقد من تجربة فشلت على الأقل اداريا، وها هي التربية والتعليم العالي يعودان الى نفس الدوامة من الاحاجي.. توجيهي فصل واحد أم دورات، محوسب أم لا، وفي أي مواد،سنة تحضيرية أم لا ؟ وعلى هذا المنوال سائرون مع كل تغيير حكومة ووزير والتعليم يدفع الثمن والطلبة في حقل من التجارب.

د. أحمد يعقوب المجدوبة

ماذا عن حاجات الخريج؟

كُثرٌ هم من يتحدثون عن حاجات سوق العمل وعن متطلبّات الجهات المُوظّفة فيه، لكن من يتحدثون عن حاجات الخريج ومتطلباته هم قلّة قليلة.

منذ أكثر من عقدين ونحن نسمع الكثير عن ضرورة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل.

والحديث هنا مُؤدّاه أن الجامعات وكليات المجتمع لا بد لها عند وضع الخطط الدراسية لبرامجها أو عند تعديلها من التأكد من أن المهارات التي يكتسبها الطلبة في أثناء دراستهم هي تلك التي يحتاجونها في سوق العمل بعد تخرجهم.

ولكثرة ما تم ترديد هذا المطلب وتكراره على مسامعنا، من قبل الجهات المُوظفة نفسها والمسؤولين في القطاعين العام والخاص والباحثين والكتاب والصحفيين، آمنّا جميعاً بهذه المقولة وباتت المؤسسات التعليمية تأخذها على محمل الجد، وصارت تبذل قصارى جهدها لتعديل برامجها وتطويرها بهدف تمكين طلبتها من امتلاك المهارات التي تساعدهم على إيجاد وظيفة بعد التخرج وعلى النجاح والإبداع فيها.

بمعنى آخر تقبّلت مؤسسات التعليم العالي هذا المطلب دون نقاش، ومعظمها يحاول، بكل ما أوتي من فهم للأمر وخبرة وقدرة على الاستجابة، لعمل المطلوب في هذا السياق.

ومعظمها قام بتعديل خططه الاستراتيجية، ومناهجه، ونتاجات التعلم المرتبطة ببرامجه، وأساليب تدريسه من أجل تحقيق المواءمة بين مخرجاته وحاجات السوق.

لا نقول أنها كلّها نجحت في تحقيق المرجو، لكنها كلّها تحاول قدر المستطاع، بفعل الضغوط الكثيرة التي تمارس نتيجة للترويج لفكرة «تلبية حاجات السوق».

بالمقابل، لا نسمع كثيراً عن ضرورة تلبية السوق لحاجات الخريجين؟

الحديث هنا يطول ويتشعب ويتداخل، بيد أنني أود إثارة النقاط الثلاث الآتية لتوضيح مفهوم مسؤولية السوق تجاه الخريجين.

أولاً، مهما حاولت مؤسسات التعليم العالي فهي لن تستطيع تلبية كل حاجات السوق من ناحية، وتوفير كامل المتطلبات المتعددة لكل مؤسسة من مؤسساته على حدة من ناحية أخرى. فالسوق ليس كياناً واحداً متجانساً وليست كل متطلباته معروفة ومحددة بدقة أو حتى متشابهة.

أو حتى متشابهة.

ومن هنا فلا بد من أن يقوم السوق – من باب مسؤوليته المجتمعية ومن باب حرصه على مصلحته هو ومصلحة البلد أو البلدان التي ينتمي إليها والتي يعدّ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها أحد أهم أركان سلامته ونجاحه – بدور «تكميلي» للتعليم الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي عن طريق تحمل مدة وكلفة التدريب والتأهيل للخريجين الذين تنقصهم بعض مهاراته.

ليس صحيحاً، ولا صحيّاً، أن تتحمل مؤسسات التعليم العالي وحدها الجهد والكلفة.

ثانياً، مشكلة العديد من الخريجين تكمن في نقطة البدء: الإمساك بطرف الخيط الذي يُمكّنهم من البدء في العمل واكتساب الخبرة التي تتيح لهم المنافسة في السوق ثم النّمو فيه والتّرقي.

المعضلة الأزلية لمعظم الخريجين تكمن في أنهم لا يمتلكون «الخبرة» التي تؤهلهم للتقدم لمعظم الوظائف المعلن عنها.

فإذا كان من أهم شروط التقدم للعديد من الوظائف وجود خبرة عند المتقدم، وإذا كان معظم الخريجين لا يمتلكون الخبرة، فكيف يتمكّن هؤلاء من العثور على فرص عمل؟

والسؤال هنا هو: مسؤولية من إكساب الخريج الجديد الخبرة اللازمة لتقدّمه لوظيفة شاغرة؟

ثالثاً، في الوقت الذي يشكو فيه العديد من مسؤولي القطاع الخاص من أن الخريجين لا يمتلكون المهارات التي تؤهلهم للالتحاق بالوظائف المتوافرة في السوق، يشكو العديد من الخريجين الذي يمتلكون أرفع المهارات وأشملها وأكثرها تلبية لحاجات السوق من أمرين: أ) قلّة فرص العمل في السوق، وب) قلة رواتبها.

والحديث هنا ليس فقط عن أفضل شرائح الخريجين من جامعاتنا الوطنية، والذين يمتلكون أفضل المهارات وأرقاها، بل عن أبنائنا وبناتنا الذين يتخرجون من أحسن الجامعات العالمية ويتحملون هم وذووهم كلف التعليم الباهظة. يبدعون ويتميزون، ثم يتخرجون ويعودون فيصطدمون بسوق شحيح الفرص شحيح الرواتب.

مسؤولية من هي توفير فرص العمل للمتفوقين المبدعين، ومسؤولية من هي إعطاؤهم الرواتب التي يستحقونها؟

وبعد،

فالحديث عن تلبية حاجات السوق أمر مشروع ومهم؛ لكن الحديث عن حاجات الخريجين أمر لا يقل عنه مشروعية و أهمية.

والصورة لا تكتمل، والعدالة لا تتحقق إلا بالحديث عن الأمرين معاً.

الأصل أن نتحدث عن حاجات الفئتين معاً.

ما الضرر الذي تسببه شبكة Wi-Fi لجسم الإنسان؟

لم يعد ممكنا تصور حياتنا اليوم من دون الإنترنت، الوسيلة الأساس للاتصال مع العالم والحصول على المعلومات، رغم أننا معرضون في الوقت نفسه باستمرار لموجات الراديو وتأثيرها السلبي.

وأثبت العلماء أن الإشعاع المنبعث من شبكات "Wi-Fi" على جسم الإنسان ضئيل، إلا أنه يتراكم مع مرور الوقت، ما قد يسبب اضطرابات خطيرة في وظائف الأعضاء.

نعلم جميعا أن أجهزة توجيه الـ Wi-Fi (الراوتر-router) تحيط بنا في كل مكان، في البيت وفي العمل وحتى في أماكن الترفيه، أي أننا عمليا على تماس معها بصورة مستمرة ودائمة، لذلك فإننا معرضون للمخاطر التالية، إذا لم نقلل من التأثير السلبي لموجات هذه الشبكات:

- عمل الدماغ

تتعرض أوعية الدماغ للتأثير السلبي لتلك الموجات، لذلك يجب على الرياضيين قبل غيرهم التعامل مع ذلك على محمل الجد، لأن القيام بأي تمرين بدني يتطلب وصول الكمية اللازمة من الأكسجين إلى الدماغ. ولمّا كانت انبعاثات الـ Wi-Fi من الراوتر قد تتسبب في ارتفاع الضغط داخل الجمجمة، فمن الممكن أن تكون للجلطات الدموية الدماغية عواقب وخيمة.

- الجهاز العصبي

يسبب الاستخدام المستمر للأجهزة التي تنبعث منها موجات الراديو، اللامبالاة والنعاس وضعف أداء الجسم، لذلك يصعب على الناس الذين يتعرضون لهذا التأثير السلبي الاستمرار في القيام بأعمال بدنية، ويشمل ذلك الرياضيين الذين يتطلب منهم نشاطهم التحمل والعزيمة.

- صحة الأطفال

يمكن أن تؤثر تلك الإشعاعات على جسم الطفل الذي يعد هدفا ضعيفا أمامها، كما يمكن أن يؤدّي تعرض الأطفال لتلك الإشعاعات إلى الإصابة بسرطان الدم أو تطور الأمراض، كما تشمل تلك المشكلات البالغين، ممن يعانون من ضعف المناعة. لذلك ينصح أخصائيو أمراض الدم النساء الحوامل بالابتعاد عن هذه الأجهزة قدر الإمكان. وقد تكون حماية أنفسنا من هذه الأجهزة بالكامل ضربا من المستحيل، إلا أن الضرورة تحتّم علينا التفكير في الحماية منها. وينصح الأطباء بقضاء فترة طويلة في الهواء الطلق، وعدم النوم في الغرف التي تعمل فيها هذه الأجهزة، كما يجب ألا ننسى أن أجهزة الكمبيوتر والهاتف والحاسب اللوحي تشكل خطورة على صحتنا، لذلك يجب تقليص التعامل معهم قدر الإمكان

تحويل «معان الجامعية» إلى كلية تقنية

معان - هارون ال خطاب

أكد عميد كلية معان الجامعية الدكتور سطام زهير الخطيب على جدية رئاسة جامعة البلقاء التطبيقية في تذليل كل الصعاب التي قد تواجه خطة تحديث الكلية وتحويلها الى كلية تقنية (بولتيكنيك).

وقال الدكتور الخطيب إن فكرة تحويل كلية معان إلى كلية تقنية تأتي ترجمة لروح الرسالة التي تنهض بها جامعة البلقاء التطبيقية بحيث «نعمل على تنفيذ ما جاء في الخطة الاستراتيجية للجامعة والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، بحيث تصبح كلية معان كلية تقنية تطبيقية (بولتيكنيك) يدرس فيها الطالب تخصصا تطبيقيا مطلوبا في سوق العمل ولمدة ثلاث سنوات يخضع خلالها إلى التعليم والتدريب والتأهيل وفقا لأحدث نظم التعليم الموجودة في العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكلية ستطبق نموذج التعليم المتوسط لإحدى الكليات التقنية المتقدمة في العالم.

بدورهم ثمن عدد من وجهاء محافظة معان هذه الخطوة من قبل إدارة الجامعة، والتي اعتبروا أنها ستؤدي إلى تطوير واقع التعليم في المحافظة

وأشار المفوض في إقليم البترا المهندس عبدالمنعم أبو هلاله إلى أن الخطط الطموحة التي وردت في الإعلانات المتكررة لرئيس جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور عبد الله الزعبي وبالذات فيما يخص كلية معان الجامعية تدفع إلى التفاؤل بأن يكون هذا الصرح العلمي في مسار صحيح من حيث الخطط الدراسية وأدوات التدريب والتأهيل وبالتالي إعداد كفاءات يحتاجها سوق العمل بشكل ملح في التخصصات التطبيقية والمهنية بدلا من التخصصات التقليدية التي اشبعت بخريجيها وساهمت في رفع نسب البطالة بشكل مقلق يؤثر على مستقبل الشباب.

فيما أشار رئيس المجلس المحلي لمحافظة معان عبد الكريم الجازي إلى الدور الواضح للرعاية التي تقدمها جامعة البلقاء التطبيقية إلى كلية معان في بلورة فكرة أن تكون كلية معان كلية تقنية تربط مخرجاتها الأكاديمية مع واقع النشاط الاقتصادي والصناعي المحيط بها، دون إغفال لحاجات الكلية من تطوير وتأهيل في جانب البنية التحتية وتجهيز المشاغل الهندسية والمختبرات التي تكفل أن تنهض الكلية بدورها في إعداد الأيدي المؤهلة والمدربة لتكون على سوية عالية وقادرة على أن تنافس في سوق العمل المحلي والإقليمي.

من جهته ربط المستشار في رئاسة الوزراء بلال آل خطاب بين الدعم الذي قدمه الديوان الملكي الهاشمي مرارا وتكرارا إلى كلية معان الجامعية وما حظيت به من مكارم ملكية سامية خاصة فيما يتعلق بإنشاء المشاغل الهندسيّة التي تعد الأداة الفاعلة في التعليم التطبيقي وقبلها انشاء الصالة الرياضية لتكون متنفساً لطاقات الشباب وابداعاتهم مع الدعم اللامحدود الذي يقدمه رئيس جامعة البلقاء في تبني فكرة تحويل كلية معان إلى كلية تقنية تلبي آمال وتطلعات أبناء محافظة معان وإقليم الجنوب بشكل عام فيما يخص مستقبلهم الأكاديمي والوظيفي.

التمييز والمحاباة في القبول في الجامعات الأميركية العظمى

حسني عايش
husni.ayesh@alghad.jo

كنت قد وعدتكم في نهاية الدراسة المحدودة التي نشرتها في جريدة الغد الغراء في 2019/1/6 عن تعليم القانون في جامعة هارفارد، بدراسة إضافية عن التمييز والمحاباة، في القبول في الجامعات الأميركية العظمى، أو ما يسمى بجامعات النخبة، وهي جامعات أهلية لا خاصة - تديرها جمعيات أهلية - مثل هارفارد، ييل، وستانفورد، وبرنستون .. فلأول مرة ومنذ أربعين سنة من المحاولة، تضطر هذه الجامعات إلى الكشف عن كيفية قبول الطلبة فيها. وذلك بعد نقل الموضوع إلى القضاء.

تناسل صحفيان – تيكول هوانج وليسيا كورن (2018/11 Education) "لقد قبلت جامعة هارفارد في هذا العام 1962 طالباً وطالبة من بين 42474 تقدموا للالتحاق بها ولكن الكيفية التي تقرر بها ذلك سر طويل"، غير انه سيتغير بأوامر القضاء الذي يفحص كيف تستخدم جامعات النخبة، العنصرية – وغيرها – لتشكيل جسمها الطلابي. سوف تجير هارفارد وأمثالها على الكشف عن تفاصيل سياستها في القبول.

القضية المنظورة الآن رفعها طلبة أميركيون من أصل آسيوي ضد جامعة هارفارد لأنها تخضع قبولهم لمعايير أعلى بينما تخففها لغيرهم. ولكن هارفارد تنكر ذلك مدعية ان العنصر/ الأصل هو أحد عناصر القبول الكثيرة التي تعتمدها.

يرد أحد الأساتذة بيتر سنجر (في الغد 2018/11/2) إن أنظمة القبول في هذه الجامعات تمكنها من انتقاء افضل الطلبة، وهو حق لها، فيرد عليه المتضررون أن هذه الجامعات تتلقى ملايين الدولارات من الحكومة الفيدرالية فلا يحق لها الإقصاء والاستثناء.

لقد ظلت هذه الجامعات تخفي أنظمة أو شروط القبول عن الطلبة والجمهور إلى اليوم، على الرغم من مطالبتها بالكشف عنها، إعمالا لمبدأ الشفافية الإنساني، ولكنها لم تفعل، ولم تفعل إلى أن رُفعت الدعوى على هارفارد بالتمييز والمحاباة في القبول. إن لهما الحق في معرفة هذه الأسس، ولكنها ظلت ترفض الإفصاح عنها وبتواطؤ مع السلطات الرسمية المعنية. ومن ذلك – مثلاً - انها ظلت تقبل طلبة رياضيين وأبناء أو بنات الخريجين (Alumni) والمتبرعين للجامعة، بعلامات في السات (SAT كالتوجيهي)، أدنى من علامات غيرهم. وترفض الطلبة الأميركيين من أصل آسيوي أو لاتيني مع أن علاماتهم أعلى، وملفاتهم أفضل. ظلت الجامعة تتبجح بالخصوصية، وبإساءة الناس لفهم المعلومات إذا أتيحت لهم فرصة الاطلاع عليها.

وبعد الكشف عن ملفات الطلبة المقبولين والمرفوضين تبين أن الموظفين في إدارة القبول الذين يفرأون ملفات الطلبة التي تضم علاماتهم في السات، والمدارس، وتوصيات المعلمين والمعلمات، ونماذج من كتاباتهم، وابحاثهم، ونشاطاتهم.. يستنتجون منها ما يخطر على بالهم ويضعونه على طرف الملف، فهذا طالب/ة ذكي/ة، وهذا طالب/ة خجول/ة، وذاك هادئ/ة، وذاك طالب/ة شجاع/ة، او لديه حس بالفكاهة، او العطف. ويحصل كل متقدم على درجة/ تدريج (Personal Rating) بشتقها المراجع من تحليل ملفه فيقبل أو يرفض بموجبه. ومع هذا كان يتم قبول أبناء وبنات الخريجين والأساتذة والمتبرعين والرياضيين... على الرغم من ذلك، فأحد الطلبة السباحين قبل في الجامعة على الرغم من أن علامته في السات 970 من 1600، كما قبل مصارع بعلامة 1090 بينما رفض اخرون بعلامة 1300، وهكذا.

لقد تبين أن دوائر القبول في هذه الجامعة تصنف الطلبة حسب أصولهم ومنابتهم وطبقاتهم الإجتماعية أميركي/ أصلي، أبيض، أسود، بورتريكي، أسيوي...لانتمي عائلته ثرية، ابن/ بنت عامل، ابن/ بنت مشرع للجامعة، مع أنهم جميعا أميركيون، ثم ترتب الأمور إحصائيا، من يفهمها قد يجد أنها ذات دلالة، ومن لا يفهمها لا يرى فيها أي دلالة.

بعد ان اطلعت - تحت الضغط - وزارة التربية والتعليم على القبول لأول مرة، اعلنت أنه لا يوجد تمييز مقصود ضد الأميركيين من اصل اسيوي، لكنهم لم يستفيدوا من القبول نتيجة الأخذ بتفضيلات للرياضيين، وأبناء الخريجين والمتبرعين وبنائهم. وقد وافقت على قول هارفارد أن أسس القبول التي تعتمدها تشجع على التبرع للجامعة.

لكن أحد خريجي هارفارد احتج على هذا الكلام فقال: لماذا يقبل قطعان الأطفال غير الجيدين وغير المؤهلين في أفضل جامعاتنا؟ فردت الجامعة عليه: "إن أطفال (أبناء وبنات) خريجينا وخريجاتنا هم من أقوى الطلبة في البلاد!!!

لم يعجب هذا الجواب أحد أعضاء مجلس الشيوخ فقال: هل نحن بحاجة إلى تعليم طبقي(Cast system) ليستمر بعض الجامعات في القبول على هذا الأساس؟ عندما سُمح للطلبة المقبولين فقط بالإطلاع على ملفاتهم التي تقدموا بها للقبول تساءلوا مندهشين: أين توصيات معلمينا ومعلماتنا؟ أين علامات السات؟ يبدو أنها ليست ذات قيمة في القبول. لقد فوجئوا بالتعليقات التي كتبت عنهم حتى ان أحدهم قال: لو كنت أعرف الظروف/ الشروط التي قبلت بها في الجامعة، لفكرت مرتين قبل الالتحاق بجامعة هارفارد.

هزت النزعة نحو حرية الإطلاع على ملفات الطلبة الخاصة بالالتحاق أو القبول الجامعات، لدرجة أن بعض المسؤولين فيها هددوا بتدمير هذه الملفات، مدعين أن الاطلاع عليها قد يتسبب لبعض الطلبة بصدمة نفسية لهم جراء ما كتب على بعضها من تعليقات.

ومن غرائب القبول في هذه الجامعات ما يسمى بالقبول التراثي/ الوراثي او الوقفي (Legacy admission) الذي تحظى به فئات/ عائلات معينة نشأ في القرن الثامن عشر قبل الاستقلال، اي في اثناء الحكم البريطاني الذي كان ينحاز للطبقة الاستقراطية ويميزها عن غيرها في كل شيء، وليس في القرن الحادي والعشرين الأمريكي الديمقراطي الذي يطالب الجمهور اليوم بإزالته.

وبموجب هذا الحق قُبل جورج بوش الابن المتوسط أكاديمياً، ورئيس أميركا فيما بعد في جامعة ييل، لأنه ابن الرئيس جورج بوش الأب الذي قبل فيها سنة 1948، وحفيد بوش الكبير سنة 1917 .

ويُعترف لبوش الحفيد/ الرئيس برفضه - في مؤتمر صحفي - هذه التفضيلات التراثية، "وانه يجب على الجامعات اعتماد الاستحقاق فقط".

ومن غرائبه كذلك ما يسمى بالقبول بالمقابضة حين يقدم أحدهم للجامعة هدية (هبة مالية) يقبل ابنه/ابنته ثمناً لها، حتى وإن كان مستواه دون المعايير المعمول بها.

ومن ذلك قبول جارد كوشنر زوج ايفانكا ابنة الرئيس ترامب وأحد مستشاريه الكبار - في هارفارد، مع أنه دون المستوى وغير مؤهل. وقد فوجئت إدارة مدرسته ومعلميها ومعلماتها وتلاميذها وتلميذاتها بقبوله فيها. وقد اعتبروا قبوله وعدم قبول زملاء له أفضل منه مخيباً للآمال.

صهر ترامب جارد كوشنر قبل في هارفارد مع أنه دون المستوى وغير مؤهل بحسب إدارة مدرسته ومعلميها وتلاميذها

في تفسيرهم لسياسة القبول في هذه الجامعات، يرجعونها إلى ثلاثة أمور: التاريخ أو التراث/ الإرث، والثاني التمييز والمحاباة، والثالث انعكاس لسياسة التمييز ضد اليهود في القبول في النصف الأول من القرن العشرين، حين كان يوضع لهم كوتا لا يتجاوزنها على الرغم من كثرة طلباتهم وارتفاع مستوياتهم.

يصر الصحفي ببتر شمدت أن سياسة القبول هذه أشبه بخلق رجل ثالثة للتاريخ/التراث في القبول التمييزي، وانه كان بمثابة رد فعل مباشر لطفرة طلبات اليهود للالتحاق بهذه الجامعات. وقد استخدم كمكتيك للحد من عدد المقبولين من فئات أخرى استمراراً لما كان جارياً ضد اليهود.

لقد بينت دراسة ملفات القبول أن الطلبة الأميركيين من اصل اسيوي المتقدمين للقبول حاصلون على أعلى المعدلات الأكاديمية والنشاطات اللامنهجية من اي عنصر اخر، وكما تفيد توصيات معلميهم ومعلماتهم والمرشدين في مدارسهم، وأبحاثهم ومقالاتهم والمقابلات معهم. ولكنهم مع ذلك يحصلون على التقدير الأدنى للصفات الشخصية فيخسرون.

في هذه المعركة الدائرة في القضاء والاعلام تقف بقية الجامعات الزميلة مثل ييل، وستانفورد، ومعهد ماسسوتش للتكنولوجيا. إلى جانب هارفارد مدعية أن منع اعتبار العنصر/ الأصل عاملاً في القبول، يشكل اعتداء استثنائيا، على الحرية الأكاديمية للجامعات. لكن الطلبة وذويهم يطالبون هذه الجامعات بالقبول العادل. هل يتناقض هذا القبول مع هذه الحرية؟

واخيرا لا اخراً أصدرت الحكومة القرار التالي: هارفارد تنتهك القانون.

عندما تطالع مجريات هذه المعركة لا تعثر على كلمة فساد في الطعن في أنظمة أو شروط القبول في هذه الجامعات وكأنهم يتجنبون وصفها به ويفضلون وصفها بالانحياز والمحاباة (Tips) والتمييز العنصري مع أنها في نظرنا فساد صريح. ولكن النظام الديمقراطي يصحح نفسه بنفسه بالقضاء والإعلام والضغوط الجماهيرية على طريق تحقيق العدالة في النهاية.

وختاما: فإن خريجي وخريجات هذه الجامعات ليسوا أفضل الخريجين في جميع التخصصات كما تعتقد جملة الناس في بلادنا، فهناك جامعات صغيرة وكبيرة أفضل في هذا التخصص أو ذاك. كما أن هذه الجامعات تتساهل في قبول الطلبة الأجانب من أبناء وبنات الساسة أو الذوات المعروفين في بلادهم، وبخاصة في كليات ودوائر العلوم السياسية التي لا تغيب عنها عين المخابرات.

اختتام المرحلة الثانية من "التطوير الأكاديمي" في الجامعات الأردنية

عمان- اختتمت، الخميس الماضي، ورشة العمل التي تنظمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني، وجامعة بليموث البريطانية، واستضافتها جامعة الزيتونة الأردنية.

وتهدف الورشة التي استمرت لمدة يومين وشارك فيها عدد من مديري وأعضاء مراكز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات الأردنية، إلى تطوير وحدات التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، كما تهدف إلى إطلاع الباحثين والمختصين بعملية ضمان الجودة على أبرز وأحدث الأساليب في مجال البحث العلمي ومجال التعليم التفاعلي، إضافة إلى جلسات للتعريف بمفاهيم خدمات البحث والابتكار في مؤسسات التعليم العالي، وتصميم نظام للبحث والابتكار لدعم عملية التنافس في مجال البحث العلمي مع توضيح أهمية عملية قياس ورصد وتقييم الأثر المترتب على نظام خدمات البحث والابتكار.

وقد قام أمين عام الوزارة الأستاذ الدكتور عاهد الوهادنة، في ختام الورشة، وبحضور كل من الأستاذ الدكتور تركي عبيدات رئيس جامعة الزيتونة الأردنية، والسيدة مي أبو حمدية نائب مدير المجلس الثقافي البريطاني، بتسليم الشهادات للمشاركين في الورش. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة ورشات مشروع تطوير وحدات التطوير الأكاديمي في الجامعات الأردنية، والذي نفذ على مرحلتين عقد في كل منهما ثلاث ورش عمل نفذت على مدار العام في الجامعات الأردنية. وأقيمت هذه الورشات من خلال برنامج (تدويل التعليم العالي)، وهو أحد برامج المجلس الثقافي البريطاني، الذي يهدف الى دعم وتطوير التعليم العالي في الأردن بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ورؤية الوزارة في تحسين مخرجات التعليم العالي.

22. الوفيات

- احمد سليمان سلامة الشويات – كفرنجة
- مي جريس مزيد قندح – الحصن
- الشدياق حنا يوسف الصفدي– طريق المطار
- بسام ابراهيم الصمادي – الدوار السابع
- مرثا سالم جريسات – بيت الفحيص